وبين عتقين المحاباة تبين نصف في الأولى وفي هذين
إذا اشترى الابن من يعتق وملك عشرة فلم يسع والرق تملك
ولم يرث إذا يبع وأفتيا فورثاه فيهما واستسعيا
إذا اشترى الابن بألف في المرض وقيمة الابن كنصف ذا العوض
وكان منه عتق عبد قيمته كقيمة الابن وحانت ميتته
تبدأ محاباة والابن سعى في الكل والعبد كذاك فاسمعا
فالله وما حاباه فهو يعتق والابن في الكل يعي لا المعتق
وإن تحز رامة ثم نكح في مرض الموت فتسعى ما صلح
قال اشتروا بكل ما لي عبدا واعتقوه رد هذا ردا
كذا بألف وعلى الثلث نمى ونفذ من ثلثه ما زعما
إن مات مأمونا بحج بعدا أن قد كان بعضا بدا أو من الوطن
وجاز للمرء نصب عنه وصي صبيان له من بعده
بيع الوصي والشرا من الصحيح جوزهما ظهر النفع الوفي
ومنع يعقوب على القول البدي
بيع الوصي العرض والعقار وهو لي الصغار والكبار

الغائبين عنه والحضارا مصلح يعتبر اعتبارا
وأبطلا في حصة الكبار واستثنيا الغيب بالإسفار
فجوز الكل سوى العقار

والوصي يبيع كل التركة للدين والوصية المشتركة
وقدرا بالدين والوصية فجوزا وأبطلا البقية
ولو وصى قل فقد جعلت ذا وصى بما اترك صار فيهما
إن ولدت موصى بها بعد التوى فالثلث منها ثم منه يحتوى
والحق قد فيهما على التوى

والأهل في إيصاء من يقوله زوجته لا كل من يعوله
والسهم إذ يحق أهل الإرث فإن ترد فالشدس دون الثلث
وجاز إيصاء أهل الذمة لبيعة نبي وللخمرة

كتاب الفرائض

ويحجب الجد جميع الإخوة وفاسد الجد عظيم الخطوة
يحجب بنت الابن وابن الأخت وقد روى ذاك في ابن البنت

كتاب الوصايا

Copyright © King Saud University